Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

العدد (10) دولة قطر - أبريل 2019 م

تصدر عن

بيت المشورة للاستشارات المالية

إلكتروني ISSN : 2409-0867
ورقي ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

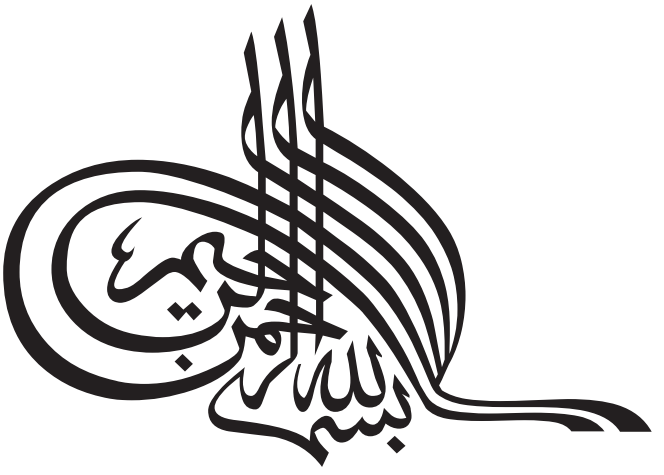
بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية : ٤٦ /٢٠١٩
الرقم الدولي (ردمك) : ٢ /٧٧١ /٠٠ /٩٩٢٧ /٩٧٨

(البحوث المنشورة تعبر عن رأي كاتبيها)

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

الجهة المصدرة

Published by:

بيت المشورة للاستشارات المالية
الدوحة – قطر ص.ب: 23471
www.b-mashura.com

Bait Al-Mashura Finance Consultations
Doha-Qatar P.O. Box 23471
www.b-mashura.com

عن المجلة..

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وتصدر مرتين في السنة.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتاجهم العلمي (عربي – انجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين عبر وسائط النشر الورقية والإلكترونية.

الرؤية..

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الرسالة..

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

الأهداف..

- إتاحة الفرصة للباحثين لتحكيم ونشر بحوثهم في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والتجديد وفق المعايير العلمية المعتبرة.
- تحقيق عالمية التمويل الإسلامي وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية بحيث تكون المجلة سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة الماليةالإسلامية.

العناوين للتواصل:

info@mashurajournal.com http://www.mashurajournal.com

هيئة التحرير

رئيس التحرير
د. خالد بن إبراهيم السليطي

نائب رئيس التحرير
د. أسامة قيس الدريعي

مدير التحرير
د. فؤاد حميد الدليمي

فريق التحرير
د. إبراهيم حسن جمّال
د. عمر يوسف عبابنه
أ. محمد مصلح الدين مصعب
أ. محمد نفيل محبوب

الهيئة الاستشارية

- **د. خالد إبراهيم السليطي**

المدير العام للمؤسسة العامة للحي الثقافي - كتارا (قطر)

- **أ. د. عائشة يوسف المناعي**

مدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات المسلمين في الحضارة - جامعة حمد بن خليفة (قطر)

- **د. إبراهيم عبد الله الأنصاري**

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (قطر)

- **أ. د. عبد الله الزبير عبد الرحمن**

رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية ونائب رئيس مجمع الفقه الإسلامي (السودان)

- **د. العياشي الصادق فداد**

كبير الباحثين في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية - جدة (الجزائر)

- **أ. د. علي محمد الصوا**

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك صفوة الإسلامي (الأردن)

- **د. خالد العبد القادر**

عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة قطر (قطر)

- **أ. د. صالح قادر كريم الزنكي**

رئيس قسم الدراسات الإسلامية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (العراق)

- **د. عصام خلف العنزي**

عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت (الكويت)

- **أ. د عبد الرحمن يسري احمد**

أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي في كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية (مصر)

- **د. مراد بوضاية**

عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (الجزائر)

- **د. أسامة قيس الدريعي**

العضو المنتدب الرئيس التنفيذي شركة بيت المشورة (قطر)

- **أ. د. محمد أكرم لآل الدين**

المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية-إسرا (ماليزيا)

- **أ. د. عبد الودود السعودي**

أستاذ مشارك في قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة والقانون بجامعة السلطان الشريف علي الإسلامية (بروناي)

- **د. فؤاد حميد الدليمي**

رئيس مجموعة الرقابة والتدقيق الشرعي لدى بيت المشورة للاستشارات المالية (العراق)

- **د. إبراهيم حسن محمد جمّال**

محاضر في الجامعة الوطنية، ومدير الدراسات والبحوث لدى بيت المشورة للاستشارات المالية (اليمن)

نبذة عن الجهة المصدرة

بيت المشورة للاستشارات المالية

Bait Al-Mashura Finance Consultaions

نبذة عن بيت المشورة للاستشارات المالية

توطئـــة:

بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية تأسست عام 2007 م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير.

تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة(LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق.

ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

رؤيتنا:

أن نكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات المالية والاستشارية والشرعية والإدارية والتدقيق الشرعي والتطوير والتدريب في مجالات الصناعة المالية المختلفة.

رسالتنا:

نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

قيمنا:

الأمانة، المصداقية، الاحترافية، الشفافية، روح الفريق، السرية.

أهدافنا:

- نشر ثقافة الصناعة المالية داخل دولة قطر وخارجها.
- استحداث وتطوير منتجات مالية تواكب النمو في الصناعة المالية عموماً والإسلامية على وجه الخصوص ودعم وضعها التنافسي.
- الاستثمار في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الاستشارات المالية والهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- تحقيق رضا المتعاملين عن الخدمات المقدمة.
- التواصل مع المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

قواعد النشر

أولًا: شروط النشر العامة

1ـ تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوثًا أصيلة، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروضاً لأطاريح علمية مما له صلة بمجال التخصص .

2ـ تعنى المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأيّ وسيلة من وسائل النّشر، ولا قُدِّمت للنّشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خطي من الباحث.

3ـ البحوث التي تصل إلى المجلة لا تُرد سواء أُنشرت أم لم تنشر .

4ـ لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن خطي بذلك من رئيس التحرير .

5ـ في حال ثبوت إخلال الباحث بالأمانة العلمية فإن للمجلة الحق باتخاذ الاجراءات اللازمة وتعميم ذلك على المجلات المتعاونة.

6 – تعتبر المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب في حالة عدم النشر.

ثانياً: شروط النشر الخاصة

1ـ ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها :

أ- اتسام البحث بالأصالة وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً .

ب- البُعد عن تجريح الأشخاص والهيئات أثناء النقد العلمي في البحث .

ج- معالجة البحث القضايا المُعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية.

د- ملازمة الموضوعية والتجرد عن الميول والاتجاهات الشخصية .

2ـ حسن الصياغة العلمية للبحث، ومراعاة ما يلي :

أ- سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء اللغوية والنحوية.

ب- مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية .

ج- الدقة في التوثيق وتخريج النصوص والشواهد.

3ـ أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك الملخصان: العربي والانجليزي، وكذا المراجع والملاحق .

4ـ حجم الخط ونوعه :

أ- البحوث المكتوبة بالعربية يكون حجم الخط فيها: (16) وخط الهامش: (12)، ونوع الخط.
(Traditional Arabic)

ب- أما البحوث المكتوبة بالانجليزية فيكون حجم الخط: (14) والهامش: (10) ونوع الخط.
(Times New Roman)

5ـ يرفق البحث بملخصين باللغتين: العربية والانجليزية؛ على أن لا يتجاوز كل واحد منهما (300) كلمة بلغة رصينة؛ ويتضمن كلا الملخصين: توضيح فكرة البحث والجديد الذي أتى به البحث في بداية الملخص .

6ـ يُقسم البحث وينظَّم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظًا على نسق البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي :

أ- المقدمة وتشمل: موضوع البحث، وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة (إن

وجدت)، وهيكلة البحث التفصيلية .
ب- متن البحث، وينبغي أن يكون مقسمًا إلى مباحث ومطالب متسقة ومترابطة .
ج- الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنبًا لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية.
د- الخاتمة، وتكون ملخصة وشاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و(التوصيات).
هـ قائمة المصادر والمراجع والملاحق .
7 ـ يتم اتباع منهج (MLA) في توثيق البحوث كالآتي:
أ- ذكر المصادر والمراجع في الحاشية السفلية لأول مرة بالشكل الآتي:
(شهرة المؤلف،الاسم الأول، اسم الكتاب، مكان النشر، الناشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة)
ب- ذكر المصدر والمرجع عند تكراره في الهامش التالي مباشرة (المرجع نفسه،الجزء والصفحة) وعند ذكره في موطن آخر من البحث فيكون (شهرة المؤلف، اسم الكتاب، الجزء والصفحة).
ج- إذا خلا المرجع من بعض البيانات، فتذكر الاختصارات المتعارف عليها على النحو الآتي :
ـ بدون مكان النشر: (د. م). بدون اسم الناشر: (د. ن)
ـ بدون رقم الطبعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر: (د. ت)
د- توضع الهوامش أسفل كل صفحة بترقيم متسلسل من بداية البحث إلى آخره .
هـ تثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث .
و- الرسومات والبيانات والجداول ونحوها، يراعى فيها ما يلي :
ـ تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلًا، وتكتب عناوينها والملاحظات التوضيحية في أسفلها .
ـ تدرج الجداول في المتن وترقم ترقيمًا متسلسلًا وتكتب عناوينها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول .
ز- في حالة قبول البحث يلتزم الباحث بترجمة المراجع العربية الواردة في نهاية البحث إلى اللغة الإنجليزية (Roman Script).

ثالثًا: سير البحوث

ـ ترسل الأبحاث إلكترونيًا إلى العنوان الخاص بالمجلة (info@mashurajournal.com).
ـ تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه .
ـ تُحكَّم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قِبل اثنين من المحكمين على الأقل .
ـ تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم .
ـ إذا تم قبول البحث للنشر، فإنّ كافة حقوق النشر تؤول للمجلة، ولا يجوز نشره بأيّ وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلاّ بإذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة .
ـ تنشر البحوث المقبولة حسب تسلسلها على الموقع الرسمي للمجلة.
ـ إذا تم نشر البحث فيمنح الباحث نسخة مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

الفهـرس

تقديم..... 21

فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصّة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي

د. عبد الحليـم عمـار غربـي 25

نظـريات الاستـهلاك في الفكر الاقتصـادي: أيهـا تفـسر نمـط الاسـتهـلاك فـي اقتصاد إسلامي؟

د. عبد الكريم أحمد قندوز 101

دور المصارف الإسلامية في تمويل رواد الأعمال برأس مال مخاطر - دراسة نقدية للممارسة المصرفية

د. عدنان عبد الله عويضة 133

الكتابات عن الحياة الاقتصادية في العهد النبوي: الملامح والاتجاهات

د. عبدالرزاق بلعباس 171

تقييم تجربة تدريس المالية الإسلامية في فرنسا

د. محيي الدين الحجار 221

الحكم الشرعي للاتجار بالديون الناشئة عن الوساطة المالية

د.عبد العظيم أبوزيد 255

تقـديـم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن المعرفة اليوم تعددت أبوابها وطرق الوصول إليها، لِمَا أحدثته ثورة التكنولوجيا والمعلومات من تطور سريع على نطاق واسع في شتى الميادين؛ وفي مجلة بيت المشورة بإصدارها الإلكتروني والورقي نتطلع إلى أن نكون رافداً من روافد المعرفة في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

ويأتي العدد العاشر من سلسلة أعداد مجلة بيت المشورة ليضم في ثناياه مجموعة من الأبحاث العلمية الرصينة والأصيلة التي تناقش عدداً من قضايا الاقتصاد والتمويل الإسلامي وتتناول موضوعات متنوعة؛ منها ما يؤصل لحكم شرعي يتعلق بالديون الناشئة عن الوساطة المالية، ومنها ما يستقرئ كتابات الاقتصاد الإسلامي عن العهد النبوي، وكذلك تقييم تجارب تدريس المالية الإسلامية في فرنسا، إضافة إلى موضوعات هامة أخرى، وكل ذلك جاء بمنهجية علمية رصينة وموضوعية معتمدة، التزمت المجلة فيها بالمعايير العالمية التي تحقق رؤيتها ورسالتها التي خطتها لنفسها في أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية وفق المعايير العالمية المعتمدة.

واليوم نستمر بدعم مسيرة البحث العلمي المتخصص في الاقتصاد والتمويل الإسلامي برعاية هذا المنبر العلمي الذي حظي بإقبال السادة الباحثين والمتخصصين، واهتمام الأكاديميين والمهنيين، وشرف بنخبة متميزة من الخبراء والأساتذة والمختصين ضمن هيئته الاستشارية، وفي سبيل ذلك حرصت المجلة على تحقيق أعلى المعايير الدولية للنشر العلمي الرصين من خلال توفير منصة نشر علمي متميز ومفهرس في مجموعة من أهم قواعد البيانات العالمية المرموقة، فبالإضافة إلى اشتراكها في القواعد العربية كدار المنظومة والمنهل ومعرفة، فقد دخلت مجلة بيت المشورة مجموعة مهمة من قواعد البيانات العالمية كـ Ebsco, Crossref, Google Scholar, Research ID, J-Gate, DRJI، ولا زالت تسعى للانضمام إلى قواعد مهمة أخرى ضمن مسيرتها نحو هدفها المنشود.

ونتطلع إلى مزيد من التطوير والمراجعة الدائمة للارتقاء بمستوى وجودة النشر العلمي وتوفير منصة علمية بأعلى المعايير العالمية لنسهم مع المخلصين من هذه الأمة في نشر وترسيخ مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي وإتاحتها للعلماء والباحثين في عالمنا العربي والإسلامي.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشاد

هيئة تحرير المجلة

الدراسات والبحوث

نظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي: أيها تفسر نمط الاستهلاك في اقتصاد إسلامي؟

د. عبد الكريم أحمد قندوز

أستاذ المالية المساعد، جامعة الملك فيصل - السعودية

(سلّم البحث للنشر في 3/ 8/2018م، واعتمد للنشر في 20/ 9/ 2018م)

الملخص

وجدت في الفكر الاقتصادي التقليدي نماذج اقتصادية عديدة حاولت تفسير الاستهلاك لدى الأفراد، وتتمتع هذه النظريات بتنوع فريد، بعضها نماذج اقتصادية معيارية تشرح السلوك الذي ينبغي على الفرد اتباعه في الاستهلاك، وبعضها نماذج وصفية تصف سلوكات الأفراد الاستهلاكية كما هي. ولعل من أهم تلك النظريات أو النماذج: نظرية الدخل المطلق لعالم الاقتصاد كينز، ونظرية الدخل النسبي لصاحبها دوشنبيري ونظرية الدخل الدائم لفريدمان ونظرية دورة الحياة لموديغلياني. وقد حظيت كل تلك النظريات بالقبول لدى علماء الاقتصاد، رغم أن لا واحدة منها تنجح بشكل كلي في تفسير أنماط الاستهلاك لدى الأفراد، إذ هي تبرر وتفسر جوانب، وتعجز عن أخرى. غير أننا في الفكر الاقتصادي الإسلامي لا نكاد نجد من وضع نظرية تفسر الاستهلاك لدى الفرد المسلم، وعلاقة ذلك بتحقيق السعادة في حياته الدنيا والأخرى، وارتباط الاستهلاك بنمط الحياة العام للمسلمين، عدا بعض المحاولات التي لا ترقى إلى وصفها

بالنظرية، هذا رغم أن الإسلام قد وضع الأسس الضرورية واللازمة التي تحدد معالم السلوك الرشيد المتعلق بالاستهلاك.

انطلاقا من ذلك، تراجع ورقتنا هذه أهم ما كتب في محاولات وضع إطار لنظرية الاستهلاك في اقتصاد إسلامي، مع تقييم المدى الذي يمكن أن تنجح فيه نظريات الاستهلاك (التقليدية) في تفسير سلوك المستهلك المسلم، وما هي الجوانب التي يجب ألا نغفلها عند وضع نظرية للاستهلاك خاصة بالاقتصاد الإسلامي، وهو ما نعتقد أنه يسهم في الجهود المستقبلية لوضع نظرية إسلامية للاستهلاك.

الكلمات المفتاحية: الاستهلاك، الاقتصاد الإسلامي، سلوك المستهلك، النماذج المعيارية، النماذج الوصفية.

Theories of Consumption in the Economic Thought: what explains the consumption pattern of an Islamic economy?

Dr. Abdul Karim Ahmed Qunduz

Assistant Professor of Finance at King Faisal University - KSA

Abstract

The conventional economic literature had been marked by the development of many economic models and theories of consumption, some of which are descriptive models, others are normative. General Theories of Consumption in economic literature contains the Absolute Income Hypothesis of Keynes, the Relative Income Hypothesis (Duesenberry Hypothesis), the Permanent Income Hypothesis of Friedman, and the Life Cycle Hypothesis of Modigliani. Economists have accepted all of these theories, although none of them succeeds entirely in interpreting patterns and behaviors of consumption among individuals.

In the Islamic economic literature, there is a lack in developing of a theory that can explain the consumption of the Muslim individual, and how an individual can achieve happiness in his life and in the other life.

A theory that describe and explain the relation between consumption and the general lifestyle of Muslims.

Even though Islam has put the principles that determine the parameters of good behavior related to consumption, few attempts had been conducted to develop a theory of consumption in Islamic economics.

With this perception, our current paper reviews the economic literature of consumption in Islamic economics. We think this will help any future

development of new theory of consumption within Islamic economy.

Key Words: Consumption, Islamic Economics, Consumer Behavior, Descriptive Models, Normative Models.

المقدمة

في الفكر الاقتصادي التقليدي عادة ما يتم تناول موضوع الاستهلاك ضمن الإطار الاقتصادي الكلي، ويُنظر إليه على أنه أحد عناصر الطلب الكلي. يتحدد الطلب الكلي بعنصرين هما: الاستهلاك والاستثمار. إن هذه النظرة في الحقيقة تعكس أهمية الاستهلاك في الاقتصاد، فهو مآل الفعالية الاقتصادية وأحد العناصر المحركة للاقتصاد، مثله مثل الاستثمار، كما تعكس هذه النظرة طبيعة الفكر الرأسمالي القائم على إعطاء الاستهلاك قيمة كبرى بما يتناغم مع النظرية الاقتصادية القائمة على تعظيم المنفعة الفردية والأنانية.

لقد كان موضوع الاستهلاك ومحدداته وتقديره محل جدل اقتصادي كبير، نتج عنه كمٌ لا بأس به من النظريات والمقاربات المفسرة كما سيأتي عرضه، ولعل عنصر الاتفاق الوحيد الذي أجمعت عليه كل تلك المقاربات هو بدهية أن الاستهلاك عنصر تابع للدخل. وبالانتقال بالتحليل إلى الاقتصاد الإسلامي والذي لا يمكن الزعم بأنه جزء من علم الاقتصاد (التقليدي)، بل علم مستقل، رغم كونه ما يزال بحاجة للإثراء سواء ما تعلق بنظرياته ومقارباته وقوانينه أو طرائقه وأدواته. ولعل أول الطريق هو البحث عن نظريات اقتصادية تفسر عناصره كالاستثمار والاستهلاك والادخار والسياسات المالية والنقدية وغيرها.

مشكلة البحث

تشمل مجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي ثلاثة جوانب هي: النظام الاقتصادي، السياسات الاقتصادية، والفكر والتراث الاقتصادي. ويضم **المجال الأول** الموضوعات الاقتصادية (كالزكاة والربا والنفقات والإيرادات والأحكام الشرعية للمعاملات المالية) والمستجدات الاقتصادية (كالابتكارات في المجال المالي، التأمين...) فضلا عن إظهار حكمة الوجوب أو التحريم لبعض الموضوعات الاقتصادية، من خلال البحث عن الآثار الايجابية أو السلبية، ودراسة

الأسلوب الإسلامي لتحقيق رفاهية الإنسان باستخدام القوانين والنظريات والسياسات الاقتصادية في ظل الضوابط الشرعية والقيم الإسلامية. ويهتم **المجال الثاني** بإيجاد حلول لمشكلات وأزمات الاقتصاد (كالتضخم والركود والبطالة...) من خلال تطبيق الأحكام الشرعية الاقتصادية. أما **المجال الثالث** فيهتم بالكشف عن الأفكار الاقتصادية لدى أئمة المسلمين، أو إعادة صياغة التاريخ الاقتصادي الإسلامي، والاستفادة من التاريخ الاقتصادي الإسلامي في خدمة الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الأمة الإسلامية.

وموضوع بحثنا يقع ضمن المجالين الأول والثالث، فهو يبحث موضوعا اقتصاديا تنبني عليه سياسات اقتصادية، كما يستفيد من التراث الاقتصادي الإسلامي قدر ما يمكن دونما إغفال لما توصل إليه الفكر التقليدي. وسنحاول من خلاله الإجابة عن إشكالية محورية هي: إلى أي مدى يمكن لنظريات الفكر الاقتصادي التقليدي أن تنجح في تفسير نمط الاستهلاك في اقتصاد إسلامي؟ وما هي متطلبات بناء نظرية الاستهلاك في اقتصاد إسلامي؟

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث في موضوع نظريات الاستهلاك في مجال الاقتصاد الإسلامي لكونها تساعد على وضع اللبنات الأولى الأساسية التي يمكن الاستناد عليها في بناء نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي من خلال الاستفادة من الفكر الاقتصادي التقليدي والاستفادة من النماذج الاقتصادية المعيارية والوصفية، بما يساهم في استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي.

أهداف البحث

تهدف الدراسة للتعرف على أهم النماذج الاقتصادية وعلاقتها بنظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي التقليدي وكيف يمكن أن يستفاد منها في وضع

أسس نظرية الاستهلاك لدى الفرد والمجتمع المسلم أو ما نصطلح عليه بنظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي.

منهج البحث

سنعتمد في دراستنا المنهج الوصفي، من خلال استعراض ومراجعة أهم ما كتب في مجال نظرية الاستهلاك في الفكر الاقتصادي، فضلا عن تتبع ما كتب من محاولات لوضع نظريات للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي.

هيكلة البحث

يستعرض المبحث الأول من الدراسة نماذج التحليل الاقتصادي بنوعيها: الوصفي والمعياري لأهميتهما في فهم نظريات الاستهلاك. فيما تم تخصيص المبحث الثاني لاستعراض أهم نظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي التقليدي. المبحث الثالث يناقش موقع نظريات الاقتصاد الإسلامي ضمن التحليل الاقتصادي، وهل هي تنتمي للتحليل المعياري أم الوصفي. التحليل التفصيلي لأهم محاولات بناء نظريات للاستهلاك في علم الاقتصاد الإسلامي ومتطلبات بناء النظريات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي كان موضوع المبحث الرابع. الجزء الأخير من الدراسة خصصناه لأهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: النماذج الاقتصادية المعيارية والنماذج الاقتصادية الوصفية

يعتبر بناء النماذج الاقتصادية جزءًا مهماً وأساسيً في كمال النظرية الاقتصادية، ومن دون تلك النماذج لا يمكن الزعم بأن نظرية اقتصادية قد تشكلت، بل ستبقى دوماً منقوصةً، وقد تظل مجرد مقاربة نظرية أو مجموعة فرضيات.

ولمعرفة النماذج الاقتصادية الممكنة لنا أن نتساءل: هل يقوم النموذج على معلومات حقيقية ووقائع أم يقوم على توقعات وتنبؤات تعتمد بدرجة معينة على التقدير

الذاتي للباحثين والعلماء. وتوصلنا إجابة هذا التساؤل إلى نوعين من النماذج: النماذج المعيارية أو نماذج الاقتصاد المعياري، والنماذج الوصفية أو الموضوعية أو الإيجابية أو نماذج الاقتصاد الموضوعي:

المطلب الأول: النماذج الوصفية (الوضعية)

كما يشير اسمها، تُصمم النماذج الوصفية لوصف الظاهرة الاقتصادية وما حدث وما يحدث الآن وما يمكن أن يحدث في المستقبل، لذلك فهي تعتمد على بيانات حقيقية يتم تحليلها للوصول إلى قوانين أو نظريات. والنموذج الوصفي الجيد هو الذي يستطيع الكشف عن تكوين البيئة المراد دراستها ويحولها إلى لغة رياضية يسهل دراستها، وبمقدار تفسيرها وكشفها للبيئة المدروسة، تكون قيمتها العلمية.

المطلب الثاني: النماذج المعيارية (التنبؤية)

تبحث نماذج الاقتصاد المعياري عن كيف يجب أن تكون الظواهر الاقتصادية، وما يجب أن نفعل تجاه ظاهرة معينة، وبالتالي فإن هذا النوع من التحليل يحاول أن يطرح حلولاً لتلك الظاهرة أو المشكلة معتمدًا على التقدير الذاتي ويتضمن أحكاما قيمية، من ذلك تحديد الوضع الأفضل للاقتصاد، وقد تختلف الأحكام القيمية حسب البيئة الاجتماعية، والأيدلوجية الفكرية، والذاتية للباحث. عادة ما تؤيد النماذج المعيارية أو تناصر مدرسة أو اتجاهاً فكرياً معيناً.

ويتضح من التحليل السابق أننا لو طلبنا من عدد من الباحثين دراسة ظاهرة اقتصادية معينة باستخدام النماذج الوصفية (الوضعية) (بافتراض استخدام نفس البيانات ونفس طريقة التحليل)، فإن المتوقع هو وصولهم إلى نفس النتائج أو نتائج متقاربة حيال الظاهرة الاقتصادية، في حين من المتوقع أن تكون النتائج متباينة تماماً إذا تم استخدام النماذج المعيارية (القيمية). وقد يقع الباحث في

خطأ جوهري إذا لم يتمكن من التمييز بين المنهجين أو التحليلين أو النموذجين (الوصفي والمعياري)، مثال ذلك أن يحاول حل مشكلة مجتمعية فقط من خلال وصف كيفية ترتيب أجزاء المجتمع مع إهمال توصيف الحل الفعلي؛ أو عند وصف حالة معينة مثلاً ثم اقتراح حل لهذه الحالة دون التعرف على المشكلة الحالية. وقد يطرح سؤال: هل التحليل المعياري هو نفسه التحليل الأخلاقي؟ الواقع أن الادعاءات الأخلاقية عادة ما تكون معيارية؛ ولكنها لا تستنفد أو تشمل كل الحالات الممكنة، بمعنى آخر أن أي عبارة أو ادعاء أخلاقي هو عبارة (ادعاء) معياري، لكن العكس غير صحيح.

المبحث الثاني: نظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي التقليدي

المطلب الأول: سلوك المستهلك في نظرية الدخل المطلق

ساد الاعتقاد لدى الاقتصاديين الكلاسيك أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل التام، غير أن وقائع عدة أهمها أزمة الكساد الكبير (1929م) أثبتت عدم صحة النظرية، لتفسح المجال للنظرية الحديثة للتوظيف والتي تسمى أيضا النظرية الكينزية والتي تنسب إلى عالم الاقتصاد (جون مينارد كينز) (J. M. Keynes) حيث ترى أن حالة التشغيل التام للاقتصاد هي حالة عرضية ليست دائمة التحقق. وحسب (كينز) فإن حجم الاستهلاك يتوقف على مستوى الدخل ويزداد مع كل زيادة في الدخل، غير أن الزيادة في الانفاق الاستهلاكي أقل من الزيادة في الدخل، حيث يتم ادخار الفرق، ويمكن التعبير عن العلاقة بين الاستهلاك والدخل على النحو التالي:

$$C_e = \bar{C} + \alpha Y_e$$

حيث ($\bar{C}$) هو الاستهلاك التلقائي و(Y) هو الدخل المتاح (بعد الضريبة). ويتوقف الاستهلاك على عاملين، هما: الميل المتوسط للاستهلاك (APC) والدخل، كما أن زيادة الاستهلاك المرافقة لزيادة معينة في الدخل تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، وهو ما يعني أن التغير في الاستهلاك يعود إلى أحد سببين: التغير في الدخل (مع ثبات الميل للاستهلاك)، والتغير في الميل للاستهلاك (حال ثبات الدخل). الميل إلى الاستهلاك بدوره يتوقف على نوعين من العوامل هي العوامل الذاتية (طبيعة الفرد، العادات...) والعوامل الموضوعية (الدخل الفردي، الثروة، أسعار الفائدة، السياسات المالية والنقدية للدولة...)، ونظرا لكون العوامل الذاتية لا تتغير في المدى القصير، فإن العوامل الموضوعية هي التي تؤثر على الميل للاستهلاك.

المطلب الثاني: الاستهلاك ضمن نظرية الدخل النسبي

سنة 1949 قدم الاقتصادي جيمس دوشنبيري[1] (J. Duesenberry) نظريته حول الاستهلاك، والتي يمكن أن نطلق عليها (نظرية المحاكاة أو التقليد) أو نظرية الدخل النسبي، والتي ترى أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي والذي يُقصد به نسبة دخل الفرد إلى دخول الأفراد الآخرين، ونسبة إلى الدخل السابق أو الاستهلاك السابق، ويتوقف انفاق الأسرة على انفاق الأسر المجاورة، وهذا يسمى بظاهرة (المحاكاة) التي تعني أن العائلات تتأثر بالمحيط أو الجيران، حيث أن الأسر ذات الدخل المنخفض إذا كانت تعيش بين جيران أغنياء تقوم بتقليد ومحاكاة الجيران في نمط الاستهلاك حتى لو تطلب الأمر إنفاق كل الدخل، بل قد تلجأ إلى الاقتراض إذا لم يكن الدخل كافيا لجعل الأسرة تبدو مناظرة للأسر الأخرى في إنفاقها وبالتالي قيمتها الاجتماعية. وحسب النظرية فإن الاستهلاك يبقى ثابتا حتى عند انخفاض الدخل نتيجة الدورات أو التقلبات الاقتصادية،

(1) ينتمي ديشنبيري (1918) إلى المدرسة الكينزية، وقدم مساهمة كبيرة فيها من خلال رسالته للدكتوراه التي ناقشها سنة 1949 وكانت بعنوان: (الدخل، الادخار ونظرية سلوك المستهلك) (Income, Saving and the Theory of Consumer Behavior)

والسبب أن المستهلك سيحافظ على نفس الاستهلاك قبل الدورة الاقتصادية.

المطلب الثالث: الاستهلاك وفقاً لنظرية الدخل الدائم

صاحب نظرية الدخل الدائم هو ميلتون فرديمان (M. Friedman)، ونظريته تتفق مع نظرية المحاكاة من حيث كون الاستهلاك يعتمد على الدخل الحالي منسوبا إلى أقصى دخل سابق، لكنها تضيف عليها أن الاستهلاك يعتمد أيضا على الدخل المستقبلي (المتوقع)، لذا نجد أن الأسرة التي تتوقع ارتفاع دخلها مستقبلا تستهلك أكثر مما يشير إليه مستوى دخلها الحالي. تقوم نظرية الدخل الدائم على ثلاثة فرضيات أساسية: (1) ينقسم الدخل الفعلي للأسرة إلى عنصرين هما: الدخل الدائم والذي يتصف بالاستمرارية والاستقرار (مثل الراتب والعلاوة الشهرية)، أي هو المقدار من الدخل الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه دون أن تمس ثروتها[2]، والدخل الانتقالي يتمثل في الدخل غير المتوقع (مثل المكافآت أو الهبات أو المساعدات...) وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً، وتبعا لكون الدخل قسمين (دائم وانتقالي)، فإن الاستهلاك الفعلي للأسرة ينقسم بدوره إلى قسمين أيضاً هما الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي (وهو الاستهلاك غير المتوقع (مثلا تكلفة علاج غير متوقعة أو هدية لمناسبة معينة). (2) الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم. (3) لا توجد علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي، فالتقلبات في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم وبالتالي فلا توجد علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي.

المطلب الرابع: سلوك الاستهلاك وفقاً لنظرية دورة الحياة

تنسب هذه النظرية لعالم الاقتصاد الشهير فرانكو مديغلياني (F. Modigliani) وطالبه ريتشارد برومبرج (R. Brumberg) وقد طوراها بداية الخمسينات من القرن

(2) ويقصد بالثروة القيمة الحالية للدخل المتوقع أن تحصل عليه الأسرة في المستقبل.

العشرين. تنظر النظرية للدخل (والاستهلاك) للفرد ليس لفترة زمنية معينة، بل لمدة حياة الفرد. وتنظر هذه النظرية للدخل على أنه كل ما يكتسبه الإنسان طيلة فترة حياته العملية من بدئه العمل إلى أن يتوقف عن العمل (التقاعد)، وخلال هذه الفترة يستهلك الفرد جزءا من دخله ويدخر جزءاً آخر. ومن البديهي أن يستمر استهلاك الفرد إلى نهاية عمره الزمني، غير أن الانفاق على الاستهلاك بعد سن التقاعد إنما يكون من المدخرات. وفقاً لهذه النظرية، فإن الثروة تنقسم إلى: (أ) الدخل الجاري من مصادر غير الملكية، (ب) الدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية، (ج) صافي الثروة في نهاية الفترة، وبالتالي فإن الاستهلاك وفقا لهذه النظرية يتوقف على الدخل الجاري والدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية وصافي ثروة الإنسان.

المطلب الخامس: ما الذي تشترك وتختلف فيه نظريات الاستهلاك؟

بالرغم من تعدد نظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي التقليدي إلا أن الاختلافات بينها ليست جوهرية، فهي كلها تقر بأن نظرية كينز صحيحة في فرضياتها وأسسها، بمعنى آخر أنها تقر ارتباط الاستهلاك بالدخل، غير أن الاختلاف بين النظريات كان في نوع الدخل، ففي حين ترى النظرية الكينزية أن المؤثر في الاستهلاك هو الدخل الجاري، ترى نظرية الدخل المطلق أن الدخل المطلق هو المحدد لمستوى الاستهلاك، وتقر نظرية المحاكاة أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي الذي هو استهلاكها نسبة إلى استهلاك الأسر المجاورة والذي يبقى ثابتا حتى مع تذبذب الدخل. أما نظرية الدخل الدائم فتقرر أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة من الدخل الدائم، علما أن الدخل المتاح ينقسم قسمين: دائم وانتقالي. أخيرا اعتمدت نظرية دورة الحياة على العلاقة بين ثروة الإنسان والاستهلاك.

ويتضح مما سبق أن كل نظريات الاستهلاك استندت بشكل أساسي على النظرية

الكينزية وتقر كلها بوجود علاقة أكيدة ومباشرة بين الاستهلاك والدخل مع اختلافها في تعريفها لطبيعة ذلك الدخل، وأي تتغير في الدخل يؤدي إلى تغير الاستهلاك، كما أن هناك عوامل أخرى غير دخلية تؤثر بشكل أو بآخر في الاستهلاك، مثل المستوى العام للأسعار والتوقعات وأسعار الفائدة ونظرة الأفراد والمجتمع للادخار وأهميته، والعوامل الاجتماعية (كالمستوى الثقافي والتعليمي والبيئة...)، والأذواق وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع (الفقراء والأغنياء) والتقليد والضرائب والثروة.

المطلب السادس: هل نظريات الاستهلاك تقع ضمن التحليل الاقتصادي الوصفي أم المعياري؟

نظريات الاستهلاك قد تكون نماذج معيارية وقد تكون وصفية. ولأن نظريات الاستهلاك تستند في جوانب كثيرة على نظرية المنفعة التي تقع ضمن التحليل المعياري، فإنها تميل عموما للتحليل الاقتصادي المعياري، فهي تفترض وتتوقع الرشادة في سلوكات الأفراد. ومع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي عموماً، والذي صار يشكك بشكل متزايد في صحة فرضية الرشاد لدى الأفراد، وظهور علم الاقتصاد السلوكي الذي يجمع بين الاقتصاد وعلم النفس وقليل من علم الاجتماع، صارت نظريات الاستهلاك تعتمد على التحليل الوصفي (كنظرية المحاكاة والنظريات التي تلتها). ومع كل ما سبق، فإنه من النادر أن يتناول الباحثون في مجال نظرية الاستهلاك التفريق بين النماذج المعيارية والنماذج الوصفية.

المبحث الثالث: نظريات الاقتصاد الإسلامي: هل هي معيارية أم وصفية؟

كما نظريات الاقتصاد التقليدي، فإن نظريات الاقتصاد الإسلامي قد تكون معيارية وقد تكون وصفية. فالاقتصاد الإسلامي يتضمن جانب المبادئ والقواعد الثابتة، وهي محدودة، والجانب المتغير، ويحتل المساحة الأكبر في الاقتصاد الإسلامي، وفي ظل الالتزام بالثوابت تتم التطبيقات والممارسات الاقتصادية، وتُبنى النظريات. إن هذه المساحة الواسعة الممكنة لبناء النظريات تعني أن المجال مفتوح لنوعي التحليل الاقتصادي: الوصفي والمعياري.

ولأن المجتمعات الإسلامية اليوم تختلف اختلافات جوهرية في مواردها المالية بين مجتمعات ذات فوائض كبيرة جدا وأخرى تعاني من فقر مدقع، وهو ما ينعكس على نمط الاستهلاك فيها، في حين تفترض النظرية أن المجتمع الذي تنطبق عليه مجتمع متجانس، فإن من الصعوبة الاعتماد على النماذج الوصفية، ويصبح من الأولى عند بناء نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي الاستناد إلى التحليل الاقتصادي المعياري، بمعنى آخر: ما الذي يجب أن يكون عليه المسلم في سلوكه الاستهلاكي.

المبحث الرابع: نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي

عند محاولة إجراء مسح أدبي للدراسات العلمية التي تناولت موضوع الاستهلاك في اقتصاد إسلامي، فإن ما يثير الانتباه أن كتابات الرواد الأوائل في الاقتصاد الإسلامي (الثمانينات من القرن العشرين) تعتبر من أفضل ما كتب في الموضوع، ولم يعد الموضوع في الفترات الأخيرة مثار اهتمام الباحثين فضلاً عن كون الإضافات التي تقدمها الدراسات المتأخرة غير ذات بال مقارنةً بالدراسات الأولى.

كذلك تميل العديد من الدراسات لا إلى البحث في صلب نظرية الاستهلاك وكيف يمكن أن تكون في اقتصاد إسلامي، بل إلى دراسة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية لاقتصاد إسلامي على دالة الاستهلاك الكينزية، مثال ذلك: أثر الزكاة على دالة الاستهلاك، أثر الاعتدال على الاستهلاك، أثر القيم الأخلاقية على دالة الاستهلاك وغيرها، وهي في الحقيقة برغم أهميتها وما قد تساهم فيه من مزيد فهم لطبيعة المتغيرات الاقتصادية الخاصة بمجتمع إسلامي (زكاة، صدقة، قيم أخلاقية) على الاقتصاد الكلي، إلا أن الحاجة تشتد لبحث الأسس التي يجب أن تستند عليها نظرية الاستهلاك في اقتصاد إسلامي، حتى لو أوصلنا البحث إلى الإقرار بصلاحية نظريات الاستهلاك التقليدية في اقتصاد إسلامي، إذ الحكمة غاية المسلم، أينما وجدها فهو أولى بها. كذلك لاحظ (إقبال 1985) أن الكثير من الدراسات التي بحثت موضوع الاستهلاك من وجهة نظر اقتصاد إسلامي أخطأت حين قارنت اقتصادًا رأسمالياً بنموذج إسلامي، بينما كان عليها أن تقارن نموذجاً رأسمالياً بنموذج إسلامي.[3] قد يكون مر على ملاحظة إقبال ثلاثة عقود، لكن لا شيء كثير تغير، إذ مازال ذات الإشكال مطروحًا في الدراسات الحالية، ولن نتطرق في عرضنا التالي إلا للدراسات التي استهدفت وضع أسس نظرية وعملية لنظرية الاستهلاك في اقتصاد إسلامي.

المطلب الأول: مراجعة أدبية لنظريات الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي

تتنوع الدراسات التي تناولت محددات الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي أو في المجتمع الإسلامي أو تلك التي حاولت صياغة نظرية شاملة للاستهلاك في مجتمع إسلامي، وسنتناول فيما يلي أهم المحاولات التي نعتقد أنها اقتربت من وضع إطار شامل لموضوع الاستهلاك:

(3) Iqbal, Munawar, Zakah, Moderation and Aggregate Consumption in An Islamic Economy, Journal of Research in Islamic Economics, Vol. 3, No. 1, (1985), pp. 45- 61.

أولاً: دالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي (عفر 1980)

لعل عفر[4] من أفضل من كتب في مجال نظريات الاقتصاد الإسلامي، والتي من بينها ما تعلق بنظرية الاستهلاك. يرى (عفر 1980) أن الإسلام يؤثر في الانفاق الاستهلاكي من خلال ترشيد الانفاق الاستهلاكي ليتفق مع الاحتياجات الفعلية، ومنع الانفاق في مجالات استهلاكية تضر بالفرد أو المجتمع، وتوفير مدخرات كافية لتنمية الاقتصاد وزيادة دخل المجتمع، وتوزيع الدخل. وتؤثر الضوابط السابقة على حدوث تغييرات إيجابية في نمط الاستهلاك على المدى القصير (مثلا: زيادة كل من الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك). وتوصل عفر إلى أن الميل للاستهلاك لدى المجتمع المسلم أعلى من الميل في مجتمع غير إسلامي.

ثانياً: نظرية سلوك المستهلك في واقع اجتماعي إسلامي (منذر قحف 1983)

حاول (قحف 1983) تحديد وجهة نظره في دراسة سلوك المستهلك واستنباط نظرية لهذا السلوك في واقع اجتماعي إسلامي من خلال كتابه: الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي[5].

وبالتوازي مع مبدأ العقلانية الذي تقوم عليه النظرية الاقتصادية التقليدية، يرى قحف أن العقلانية الإسلامية للسلوك الاقتصادي عنصر أساسي لنظرية الاستهلاك، حيث تعتبر مفهوماً مشتقاً من الثقافة الإسلامية من خلال النجاح

(4) محمد عبد المنعم عفر من بين كتاباته: «النظام الاقتصادي الإسلامي»، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، س 13، العددان: 153-154، 1977، «السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، السعودية، المجلد 3، العدد 1، 1991، ص 81-99، نظرية التوازن العام للاقتصاد الإسلامي، مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بمكة المكرمة، السعودية، المجلد 4، العدد 4، 1980، ص 53-111،«سوق النقود في الاقتصاد الإسلامي»، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، العدد 4، 1981، ص 51-68، «التوازن في الاقتصاد الإسلامي»، مجلة الاقتصاد والإدارة (السعودية)، العدد 9، 1979، ص 117-140، «توازن المنشأة بين الاقتصاد التنافسي الحر والاقتصاد الإسلامي»، مجلة الاقتصاد والإدارة، السعودية، عدد 12، 1981، ص 105-119، «النظام الاقتصادي الإسلامي»، مجلة الاقتصاد والإدارة (السعودية)، العدد 7، 1978، ص115-139، «التوازن في الاقتصاد الاسلامي وسائل تحقيقه والحفاظ عليه»، البنوك الإسلامية، مصر، العدد 9، 1980، ص 20-27.

(5) قحف، محمد منذر. عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي (السعودية)، مجلد 1، عدد 1، 1983، ص 63.

والبعد الزمني لسلوك المستهلك ومفهوم الثروة. أما النجاح فيرتبط بالقيم الأخلاقية والسعي لتحقيق المنفعة الاقتصادية يعد إحدى الفضائل ذا كان متسقا مع جوانب الحياة الأخرى. وأما البعد الزمني لسلوك المستهلك فهو يعني أن المسلم يقسم جهود ودخله في تحصيل منافع مادية وروحية في حياته الدنيا والحياة الآخرة. وأما الثروة فهي نعمة من الله ويجب أن تستخدم دون إسراف أو تقتير. وقد نجح قحف في وضع أسس نظرية الاستهلاك في المجتمع الإسلامي والتي من خلالها يمكن تحديد خريطة التفضيل للمستهلك المسلم، والتي يمكن الاستناد إليها في بناء النظرية المتكاملة للمستهلك في اقتصاد إسلامي.

ثالثاً: فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير (الأفندي 1996)

حاول (الأفندي 1996) اقتراح إطار نظري لنظرية الاستهلاك خاص بالاقتصاد الإسلامي، أطلق عليه اسم: (فرضية تلاشي حدي الاسراف والتقتير). اعتمد الباحث في عرض وتحليل هذه الفرضية على منهج التحليل الرياضي والبياني، انتهى الباحث من خلال فرضيته إلى أن الاستهلاك في المجتمع الاسلامي -في الأجل الطويل- ينحو إلى مساره المعتدل حيث لا إسراف ولا تقتير وهو ما يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية[6]. ويُحسب للنظرية استخدامها الأسلوب الرياضي في التحليل والإثبات، وقد يصلح أن تشكل هذه الفرضية إحدى المقاربات الممكنة لنظرية الاستهلاك في اقتصاد إسلامي.

رابعاً: نموذج الاستهلاك في ظل توقع الخطأ

اقترح (بن جيلالي والزامل) نموذجاً لقياس دالة الاستهلاك في ظل توقع الخطأ في سلوك الأفراد، وهو السلوك الذي يجعل نمطهم الاستهلاكي متأرجحاً بين الإسراف أحياناً والتقتير أحياناً أخرى. الخطأ هو الفرق بين الاستهلاك الفعلي

(6) الأفندي، محمد أحمد (ب.ت)، فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير في دالة الاستهلاك الإسلامي:
https://drive.google.com/file/d/0B8nKvRRuhI3TWEszLVpqY2hoVU0/view

وحد الإسراف أو التقتير. كل استهلاك أقل من حد التقتير أو أعلى من حد الإسراف يعتبر استهلاكاً خاطئاً[7]. ويقترح النموذج لحل مشكلة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي أن يكون الهدف هو تدنية الخطأ (الفجوة) قدر المستطاع.

خامساً: فرضية الاستهلاك المتسارع

يستند الأساس النظري لفرضية الاستهلاك المتسارع لصاحبها (متولي 1993) على فكرة الفجوة الديمغرافية الانتقالية والتي تصور ظاهرة النمو السكاني بمنحنى لوجستي، وهذه الفكرة تمكن من ربط فرضية الاستهلاك المتسارع بمراحل النمو الاقتصادي. ففي المرحلة الأولى، يكون الدخل في الدول الفقيرة متواضعاً وبالكاد كافياً لسد الحاجات الضرورية. وعندما تحدث زيادة مفاجئة وكبيرة في الدخل (مثلا بسبب اكتشاف موارد طبيعية)، فإن النمط الاستهلاكي في هذه الدول يتسارع لتلبية التطلعات التي فرضتها سابقاً عوامل ضعف القوة الشرائية، وبالتالي يزيد الاستهلاك بمعدل أعلى من معدل زيادة الدخل وتغدو مرونة الاستهلاك الداخلية أكبر من الواحد الصحيح. ويستمر هذ التسارع حتى يبلغ الدخل مستوى عاليا يتيح إمكانية شراء الضروريات، قبل أن ينحو السلوك الاستهلاكي للاستقرار وتصبح مرونة الاستهلاك الدخلية أقل من الواحد. لاحظ أن النظرية هذه هي فكرة مطورة لنظرية الدخل المطلق[8].

وتوضح دالة الاستهلاك ضمن نظرية الاستهلاك المتسارع كيف يرتبط الاستهلاك بالنمو الاقتصادي، فيتزايد بمعدل متناقص في المرحلة الأولى (نمو الدخل مقترن بزيادة الادخار)، ثم بمعدل متزايد في المرحلة التالية (زيادة الدخل مع تقليل الادخار وزيادة الانفاق على السلع المعمرة)، قبل أن يستقر مستوى الاستهلاك في المرحلة الأخيرة حيث تثبت العادات الاستهلاكية للأفراد.

(7) بن جيلالي، بوعلام. الزامل، يوسف، النظرية الاقتصادية الإسلامية: اتجاه تحليلي، عالم الكتب، الرياض، 1996.
(8) متولي، مختار محمد، النظرية الاقتصادية: مدخل رياضي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1993.

خلاصة الفرضيات السابقة: ما لها وما عليها

في الحقيقة، لا واحدة من المحاولات السابقة لوضع إطار نظري شامل لنظرية الاستهلاك في ظل اقتصاد إسلامي حققت نجاحا علمياً أو عملياً كالذي حققته النظريات التقليدية، رغم كونها محاولات جيدة وتُحسب لأصحابها. لا شك أن كل المحاولات المذكورة تسهم في المزيد من الفهم لطبيعة علم الاقتصاد الإسلامي، كما لا شك أن التعرف على أهم العوائق والصعوبات التي حالت دون أن تصل أي من تلك المحاولات لوصفها بالنظرية يفتح الطريق للباحثين في مجال (نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي) للمزيد من التعمق والفهم اللازمين لتُحقق المحاولات التالية فرص نجاح أكبر في المجال العلمي. لعل من أهم الاستنتاجات التي يمكن الوصول إليها من خلال استعراض الدراسات والفرضيات والنظريات المتعلقة بالاستهلاك في اقتصاد إسلامي، ما يلي:

- تنتمي معظم الدراسات إلى التحليل الاقتصادي المعياري، فهي تفترض أو تقرر ما الذي يجب أن يكون عليه الاستهلاك في اقتصاد إسلامي، والقليل من الدراسات حاولت فهم الاستهلاك في المجتمعات الإسلامية اليوم على نحو ما هو حاصل في الواقع. وهو أمر مهم للغاية، من حيث كون العالم الإسلامي بشكل عام يعتبر ذو تأثير محدود في الفكر والاقتصاد العالميين، ولا يمكن دراسة ما ينبغي أن يكون عليه المسلمون بمعزل عن المحيط الذي يعيش فيه المسلمون.
- قد يجد بعض الباحثين حرجا من أي شيء قدمه الفكر الاقتصادي التقليدي، وهذا في رأيي ليس منهجا سليما، بل هناك نظريات وفرضيات جاء بها الفكر التقليدي لا يمكن رفضها في الفكر الاقتصادي الإسلامي بأي حال من الأحوال، لأنها عبارة عن تجارب إنسانية وتراكم معارف وتتماشى مع الفطرة البشرية، والحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أولى بها.

- تنطلق غالب دراسات الباحثين في مجال نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي من نفس الفرضيات التي تقوم عليها النظريات التقليدية، وبشكل خاص النظرية الكينزية، بمعنى آخر أنها في مجملها تقر بكون الاستهلاك مرتبطا بشكل أساسي بالدخل إضافة إلى عناصر أخرى غير دخلية.

المطلب الثاني: نظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي التقليدي: أيها يمكن أن تفسر نمط الاستهلاك لدى الفرد المسلم؟

تنجح النظريات التقليدية في تفسير جانب مهم في موضوع الاستهلاك لدى الانسان: سواء كان مسلما أو غير مسلم، فهي تنطلق من بديهيات، فمثلا تنطلق النظرية الكينزية من بديهية كون الاستهلاك تابعا للدخل وأن الزيادة في الدخل يترتب عنها زيادة في الاستهلاك لكن بنسبة أقل، ومع كون هذا الاستنتاج تدعمه دراسات قياسية، إلا أنه ملاحظ في حياتنا اليومية، ولعل الكثير منا يدرك أن معظم الزيادة في الدخل تتجه نحو الادخار، والباقي للاستهلاك.

كذلك تشير نظرية المحاكاة إلى تأثير التقليد على الاستهلاك، وهو أمر أيضا تدعمه المشاهدة اليومية، فالكثير منا يعلم أنه يتأثر في نمط استهلاكه بالمحيط الذي يعيش فيه، بل إنه قد يضطر أحيانا لإنفاق ما هو أكثر من دخله (من خلال الاقتراض) للوصول إلى النمط الاستهلاكي للبيئة التي يعيش فيها، هذه البيئة قد تكون أصدقاء العمل أو الجيران أو العائلة أو غيره.

تقر نظرية دورة الحياة أن الاستهلاك مرتبط بالثروة طيلة حياة الانسان، وترى أنه من الأمثل له أن تتوافق نهاية حياته مع نهاية ثروته، غير أن هذا لا ينبغي أن يكون تصرفا سليما في اقتصاد إسلامي، فترك الورثة عالة على المجتمع ليس أمرا مستحبا على الإطلاق، فعن سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) أن النبي صلى

الله عليه وسلم قال له: (إنك أن تترك ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكففون الناس)[9]، كما منع صلى الله عليه وسلم عن الوصية بأكثر من الثلث، لذات السبب، وهنا يتجلى فرق ليس في موضوع الاستهلاك والانفاق، إنما في أسس الاقتصادين الوضعي والإسلامي، فمن أسس الاقتصاد الإسلامي أن المال ليس ملكا للإنسان ملكا مطلقا، لذا منع الكثير من التصرفات والتي من بينها حرية تقسيم الإرث إلا فيما قل عن الثلث. كذلك تختلف نظرة الإسلام إلى الإنفاق الاستهلاكي عن النظرة التقليدية، فالصدقة على سبيل المثال قد ينظر إليها على أنها نوع من الانفاق الاستهلاكي، غير أنها من وجهة نظر المسلم نوع من أنواع الادخار، فلا هي نقص في الدخل لقوله (صلى الله عليه وسلم): «ما نقصت صدقة من مال»[10]، ولا هي إنفاق استهلاكي لقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[11] فهي بذلك بل هي أقرب ما تكون للاستثمار والنماء المستقبلي.

المطلب الثالث: ما الذي يجب أن تراعيه نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي؟

(أ) محددات الاستهلاك لدى المسلم (المبادئ الإسلامية الحاكمة للاستهلاك)

نظرا لارتباط الاستهلاك بالحاجة، فإن فهم معنى الحاجة في الإسلام عنصر أساسي للتعرف على ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي. (والحاجة في التصور الإسلامي هي الافتقار إلى شيء من مقومات الحياة الأساسية أو التكميلية المعتبرة شرعاً، والاستهلاك بهذا المعنى هو الشرط المادي لاستمرار الوجود الإنساني، وبه قوام الطاقات الجسدية والعقلية والروحية للإنسان ودوامها، لذلك فهو فرض واجب بقدر ما يشبع حاجات الإنسان ويحقق مقاصد حفظ النفس والدين والعقل، وتجري عليه الأحكام الأخرى على مقتضى قصد الشارع

(9) الألباني، صحيح أبي داود (2864)، حكم المحدث: صحيح، الراوي: سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه).
(10) الألباني، صحيح الجامع (5809)، حكم المحدث: صحيح، الراوي: أبو هريرة (رضي الله عنه).
(11) سورة البقرة: 245

منه)[12]، وانطلاقا مما سبق، حاولت دراسات عديدة وضع أهم المبادئ الإسلامية التي تحكم الاستهلاك، غير أن أشملها هو ما أشار إليه السبهاني، والتي نلخصها في الجدول التالي[13]:

المبدأ	معناه	دليله من القرآن أو السنة
وظيفية الاستهلاك	وجود علاقة غائية بين الحاجات الإنسانية المعتبرة شرعاً والسلع والخدمات المقبولة شرعاً كوسائل لإشباعها	﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ 145﴾ [الأنعام: 145]
وسطية الاستهلاك	ضبط درجة الاستهلاك، فلا إسراف ولا تقتير.	﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا 67﴾ [الفرقان: 67]
وحدة سلم الاستهلاك الاجتماعي	تخصيص الموارد بحسب سلم أولويات للحاجات الحقيقية لعموم أفراد المجتمع وليس بحسب أسعار الطلب	القاعدة الفقهية: لا يراعى تحسيني إذا كان في مراعاته إخلال بحاجي ولا يراعى حاجي إذا كان في مراعاته إخلال بضروري.
البعد الإيثاري والجزاء الأخروي في رسم دالة المنفعة الفردية	تحقيق المنفعة الفردية يتم بالتوازي مع إشباع حاجات الآخرين (استبعاد الأنانية)	﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: 219]. ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: 9]

المصدر: السبهاني (2012) بتصرف يسير

(ب) هل للاستهلاك حكم شرعي؟ وما أثر ذلك على نظرية الاستهلاك؟

يلخص الشكل (1) الأحكام الشرعية التي تعتري الاستهلاك. ويظهر الجدول أن الاستهلاك قد يأخذ الأحكام الخمسة كلها (واجب، مستحب، مباح، مكروه، محرم). ويكون الانفاق الاستهلاكي واجبا إذا كان لحماية النفس من الهلاك،

(12)السبهاني، عبد الجبار، الاقتصاد الإسلامي: الاستهلاك، 2012. 2012/ http://al-sabhany.com/index.php-08-21-01-22-12، (الاطلاع: مارس 2018)

(13) السبهاني، المرجع السابق.

ويمكن أن يصنف هنا ضمن مرتبة الضروريات. يصبح الاستهلاك بعدها مندوبا (وهي مرتبة الحاجيات)، فإذا زاد عن هذا الحد انتقل إلى مرتبة التحسينات وهنا يكون مباحا، فإذا زاد عن الحد السابق انتقل الانفاق الاستهلاكي واقترب من الإسراف صار مكروها، فإن تجاوز الحد السابق صار من الإسراف والترف المحرم. ولا شك أن الاستهلاك الذي يكون أدنى من الحد الأول الواجب (منطقة الضروريات) يكون في حكم التقتير المحرم.

درجات الاستهلاك	التقتير في الضروريات	الضروريات	الحاجيات	التحسينات	التوسع في التحسينات (دون الإسراف)	الإسراف في الاستهلاك
الحكم الشرعي	حرام	واجب	مستحب	مباح	مكروه	حرام

شكل (1): درجات الاستهلاك وأحكامها الشرعية

ماذا يعني التحليل السابق؟

إن التحليل السابق حول الحكم الشرعي للاستهلاك، يعني أن أية نظرية للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي يجب ألا تغفل هذا الجانب. وكلما استطاعت نظرية أن تأخذ الأبعاد الفنية والاقتصادية والشرعية، كانت أكثر متانة وقوة وقدرة على تفسير التطبيقات الحاصلة في المجتمع المسلم.

(ج) الاستفادة من الفكر التقليدي:

برغم النقد الذي تتعرض له النظريات الاقتصادية التقليدية من طرف علماء الاقتصاد الإسلامي، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أنها خاطئة، بل فيها الكثير من الصحة والدقة في تفسير الظواهر الاقتصادية، خاصة أن الكثير

منها يتوافق مع الفطرة البشرية والسنن الكونية، وهو ما يجعل القبول بها أو ببعضها أمرا لا مناص منه. وإذا جرى الاتفاق على أهمية الاستفادة من الفكر الاقتصادي التقليدي لبناء النظريات الاقتصادية الإسلامية، فلنا أن نتساءل الآن عن المنهجية العلمية الواجب اتباعها لبناء النظريات في اقتصاد إسلامي.

(د) طريقة بناء النظريات في الاقتصاد الإسلامي:

(إذا أردنا للاقتصاد الإسلامي أن ينتقل إلى مستوى جديد من النمو المعرفي، فلا بد من أمرين)[14]: (أولهما دراسات أكثر عمقا وشمولا للجوانب الشرعية. وثانيهما الانفتاح على المدارس الاقتصادية المختلفة والاستفادة منها في تطوير نظريات الاقتصاد الإسلامي. وتعتبر صياغة نظرية متكاملة متماسكة تنجح في تفسير الظواهر محل الدراسة، وتقدم الأسس والضوابط اللازمة لسلامة التطبيقات العملية المترتبة عليها أصعب مستويات البحث العلمي. وبقدر عمق النظرية ودقتها بقدر متانة التطبيقات وسلامتها والعكس بالعكس)[15]. واستنباط أسس وقواعد نظريات الاقتصاد الإسلامي أمر في غاية الأهمية لضرورة شرح الاقتصاد الإسلامي وبيان حقيقته للعالم من حولنا بلغة معاصرة وواضحة ومقنعة، سواء كانوا من المتخصصين أو من المثقفين أو من المسؤولين.

ويمكن تحديد أهم معالم منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي، وبشكل بناء النظريات الاقتصادية من كتابات الباحثين والمنظرين في الاقتصاد الإسلامي من خلال الخطوات التالية:[16]

الخطوة الأولى: الدراسة الوضعية للظاهرة محل البحث بهدف التعرف العلمي

(14) السويلم، سامي، معالم التنظير في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 26، ع1، 2013.
(15) المرجع السابق.
(16) انظر: سامي السويلم، «معالم التنظير في الاقتصاد الإسلامي»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 26، ع1، (1434هـ/ 2013م). محمد أنس الزرقاء، «تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي 1990م. محمد شوقي الفنجري، «مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي»، مؤتمر الاقتصاد الإسلامي الأول، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 1975م. كمال حطاب، (منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 2003. شميم أحمد صديقي،(منهجية مقترحة للاقتصاد السياسي في الإسلام)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، العدد الأول، المجلد 13، 2001. شوقي دنيا، «بناء النظريات في الاقتصاد الإسلامي»، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، القاهرة، العدد 3، 2003.

الصحيح على طبيعتها كما هي في الواقع.

الخطوة الثانية: التعرف العلمي الدقيق على الهدي الإسلامي في مجال البحث ومحاولة صياغته في شكل فني اقتصادي ليفهمه الاقتصاديون.

الخطوة الثالثة: موازنة الخطوتين السابقتين وتحديد مدى الاتفاق ومدى الاختلاف وتحديد سبل تعديل الواقع.

الخطوة الرابعة: الاستفادة من الفكر التقليدي وأدواته والخروج بتصور نهائي للنظرية.

الخاتمة

استعرضت دراستنا أهم نظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي التقليدي، وكذا أهم محاولات بناء نظريات للاستهلاك في الفكر الاقتصادي الإسلامي، والنتيجة الأساسية التي وصلنا إليها هي أنه لا يمكن إغفال دور كلا الفكرين في تحديد معالم نظرية علمية متكاملة للاستهلاك في اقتصاد إسلامي، ولعل من أهم النتائج الأخرى التي توصلنا إليها ما يلي:

- تتنوع نظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي التقليدي بشكل مبهر، ابتدأت أول ما ابتدأت بعالم الاقتصاد كينز الذي أعطى للاستهلاك دورا مهما وأساسيا في الاقتصاد على اعتباره أحد مكونات الطلب الكلي، ثم استمرت محاولات التطوير والتي حاولت أن تكون أشمل من النظرية الكينزية، لتظهر نظريات تنتمي إلى حد ما لعلم الاقتصاد السلوكي كنظرية المحاكاة لدوشنمبيري ونظرية الدخل الدائم ونظرية دورة الحياة التي أدخلت بعض الاعتبارات النفسية والاجتماعية.
- تتميز النظريات التقليدية للاستهلاك بكونها تجمع بين التحليل الاقتصادي وبين الأساليب الكمية والرياضية، فضلا عن كون بعضها يأخذ بعين الاعتبار الجوانب النفسية والاجتماعية، كما أن بعضها ينتمي للتحليل الاقتصادي المعياري، وبعضها للتحليل الاقتصادي الوصفي.
- حاول الباحثون في مجال الاقتصاد الإسلامي إيجاد مقاربات ونظريات للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، تنتمي غالبيتها للتحليل الاقتصادي المعياري، وبالتالي هي تغفل بشكل كبير واقع المسلمين اليوم حتى وإن لم يكن هو الواقع المثالي الذي يجب العمل به.
- تقر كل نظريات الاقتصاد الإسلامي أن الاستهلاك محدود بحدين: حد الإسراف وحد التقتير، مع صعوبة ضبط هذين الحدين، والنقد الموجه

لفرضيتي: (الرشاد) و(تعظيم المنفعة) في الفكر الاقتصادي التقليدي ليس سليما تماما، لأن فرضية الرشاد تقوم على أساس أن الفرد ليس مسرفا ولا بخيلا، وبالتالي فهي تقترب من فروض الاقتصاد الإسلامي حول الاعتدال، وأما تعظيم المنفعة فهو أمر معتبر شرعا على أن يكون في إطار الحلال (دون الإضرار بالآخرين).

- الدخل المتاح للفرد في اقتصاد إسلامي هو الدخل بعد الزكاة، إذ ليس في مال المسلم حق بعد الزكاة.

التوصيات:

لقد كان ولازال بناء النظريات في الاقتصاد الإسلامي أمرا مهما وضروريا وذلك لاستكمال البناء المعرفي لعلم الاقتصاد الإسلامي، ولتكون المحاولات التي يقوم بها الباحثون وأهل التخصص ذات قيمة علمية في مجال بناء تلك النظريات وبشكل خاص نظرية الاستهلاك، فإننا نوصي بما يلي:

- تحتاج النماذج التحليلية في الاقتصاد الإسلامي أن تحلل سلوك المسلم العادي، بحيث تتجرد من حالات التقوى البالغة للخواص ومن حالات الإسفاف وانعدام التقوى، وبالتالي يجب أن تنطلق من فرض أن المجتمع المسلم متجانس وأن درجة التقوى بين أفراده متقاربة، فالفرد المسلم ملتزم بالاعتدال في معظم تصرفاته، مع نظرة متوازنة بين الحاضر والمستقبل، وأن الفرد يسعى لتحقيق كفايته وزيادة، وهو ما لا يتنافى مع الطبيعة البشرية والشريعة الإسلامية، وتعظيم المنفعة في إطار الحلال لا يمكن اعتباره منافيا لأسس الشرع الإسلامي.
- إن أية محاولات أخرى لإيجاد نظرية للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، يجب أن تستند إلى الإرث العلمي الموجود في الفكرين التقليدي والإسلامي،

على أن تكون أول خطوة في ذلك هي تحديد مفهوم الاستهلاك والذي نعتقد أنه يعني استعمال السلع والخدمات في إشباع الحاجات الإنسانية على أن يراعي المحافظة على القيم الأخلاقية والاجتماعية.

- يجب أن تستمد نظرية الاستهلاك في اقتصاد إسلامي أسسها ومبادئها من مقاصد ومبادئ الشريعة الإسلامية وما ينبثق عنها من تصورات إسلامية للكون والإنسان والحياة، كما أنها لا يمكن أن تكون في معزل عن مفاهيم العدالة في توزيع الثروة والدخل والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وكل الأنشطة الاقتصادية من إنتاج وتوزيع وإنفاق.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

- عفر، محمد عبد المنعم، هيكل الطلب ودالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، ع 15، م 1، 1981.
- قندوز، عبد الكريم، نظرية الخطر في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المملكة العربية السعودية، العدد 1 المجلد 22، 2015.
- قحف، محمد منذر. عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي (السعودية)، مجلد 1، عدد 1، 1983.
- بن جيلالي، بوعلام. الزامل، يوسف، النظرية الاقتصادية الإسلامية: اتجاه تحليلي، عالم الكتب، الرياض، 1996.
- متولي، مختار محمد، النظرية الاقتصادية: مدخل رياضي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1993.
- الأفندي، محمد أحمد، فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير في دالة الاستهلاك الإسلامي، (د.ت).

https://drive.google.com/file/d/0B8nKvRRuhI3TWEszLVpqY2hoVU0/view

- السبهاني، عبد الجبار، الاقتصاد الإسلامي: الاستهلاك، 2012.

http://al-sabhany.com/index.php/201212-22-01-21-08-

- السويلم، سامي، معالم التنظير في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 26، ع1، 2013.
- الزرقا، محمد أنس، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد

الإسلامي، المجلد 2، العدد 1، 1990.

- الفنجري، محمد شوقي، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، مؤتمر الاقتصاد الإسلامي الأول، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 1975.
- حطاب، كمال، منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مجلد 16، عدد 2، 2003.
- صديقي، شميم أحمد، منهجية مقترحة للاقتصاد السياسي في الإسلام، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد 22، العدد 2، 2009.
- دنيا، شوقي، بناء النظريات في الاقتصاد الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، العدد 3، 2003.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Iqbal, Munawar, Zakah, Moderation and Aggregate Consumption in An Islamic Economy, Journal of Research in Islamic Economics, Vol. 3, No. 1, 1985.
- Storey, John, Theories of Consumption, Taylor and Francis, New York, 2017.

Translation of Arabic References

- Afr, Muhammad Abd al-Mun'em, Haikal al-Talab wa Daallah al-Istihlak fi Iqtisad Islami, al-Ittihad al-Duwali li al-Bunuk al-Islamiyah, Issue 15, Vol. 1, 1981.
- Qunduz, Abdul Karim, Nazariyah al-Khatar fi al-Iqtisad al-Islami, Majallah Dirasaat Iqtisadiyah Islamiyah, KSA, Issue 1, Vol. 22, 1983.
- Kahf, Muhammad Monzer; Afr, Muhammad Abd al-Mun'em, al-Iqtisad al-Islami: Dirasah Tahliliyah li al-Fa'aliyah al-Iqtisadiyah fi Mujtama'en Yatabanna al-Nizam al-

Iqtisadi al-Islami, Majallah Abhaath al-IQtisad al-Islami (KSA), Vol. 1, Issue 1, 1983.

- Ben Jilali, Bu Allam. Al-Zamil, Yusuff, al-Nazariyah al-Iqtisadiyah al-Islamiya:Ittijah Tahlili, Aalam al-Kutub, Riyad, 1996.
- Mutawalli, Mukhtar Muhammad, al-Nazariyah al-Iqtisadiyah: Madkhal Riyadhi, King Saud University, Riyad, 1993.
- Al-Afandhi, Muhammad Ahmad, Faradhiyyah Talashi Haddai al-Israf wa al-Taqtir fi Daallah al-Istihlak al-Islami, (No Date). https://drive.google.com/file/d/0B8nKvRRuhI3TWEszLVpqY2hoVU0/view
- Al-Sabhani, Abd al-Jabbar, al-Iqtisad al-Islami: al-Istihlak, 2012. http://al-sabhany.com/index.php/201212-22-01-21-08-
- Al-Suwailim, Sami, Ma'aalim al-Tanzir fi al-Iqtisad al-Islami, Journal of King Abdul Aziz University:Islamic Economy, Vol. 26, Issue 1, 2013.
- Al-Zarqa, Muhammad Anas, Tahqiq Islamiyyah Ilm al-Iqtisad: al-Mafhum wa al-Manhaj, Journal of King Abdul Aziz University:Islamic Economy, Markaz Abhaath al-Iqtisad al-Islami, Vol. 2, Issue 1, 1990.
- Al-Fanjari, Muhammad Shawqi, Mafhum wa Manhaj al-Iqtisad al-Islami, First Islamic Economics Conference, Journal of King Abdul Aziz University: Islamic Economy, Markaz Abhaath al-Iqtisad al-Islami, 1975.
- Hattab, Kamal, Manhajiyyah al-Bahth fi al-Iqtisad al-Islami wa Alaqatuhu bi al-Nusus al-Shar'iyyah, Journal of King Abdul Aziz University:Islamic Economy, Markaz Abhaath al-Iqtisad al-Islami, Vol 16, Issue 2, 2003.
- Siddiqui, Shameem Ahmed, Manhajiyath Muqtarahath li Al-Iqtesaad Al-Siyaasi fi Al-Islam, Journal of King Abdul Aziz University:Islamic Economy, Markaz Abhaath al-Iqtisad al-Islami, Vol. 22, Issue 2, 2009.
- Dunya, Shawqi, Binaa' al-Nazariyyat fi al-Iqtisad al-Islami, Journal of al-Muslim al-Muaaser, Jm'eyyah al-Muslim al-Muaser, Issue 3, 2003.

Studies and Research

c. Ensure that a specific idea is presented in each section to avoid prolonged paragraphs and sub-headings.
d. Conclusion should summarize the research and give a comprehensive outlook including the most important (results) and (recommendations).
e. List of sources, references and annexes.

7. The researches shall adopt the (MLA) methodology for citing the sources and references as follows:
   a. The sources and references in the footnote for the first time are mentioned as follows: (Author's nickname, first name, source material, place of publication, publisher, edition number, publication date, volume and page)
   b. The source and reference are mentioned when recurred in the next foot note directly (ibid., volume and page) and when mentioned in another place of the research (the author's nickname, name of the source, the volume and the page).
   c. If the reference is lacking some data, the abbreviations shall be as follows:
      i. Without the place of publication: (Untitled Publisher). Without the name of the publisher (Unkown Publisher)
      ii. Without edition number: (Undated Publication) Without publication date: (Undated Publication)
   d. Footnotes are placed at the bottom of each page with sequential numbering from the beginning of the research to the end.
   e. The sources and references of the research shall be indexed at the end of the research.
   f. Graphics, data, tables, etc., to be placed as follows:
      i. Graphs and illustrations are included in the text, in black and white colours, numbered sequentially, and their titles and annotations are written at the bottom.
      ii. The tables are listed in the text, given serial numbers and their titles written on the top while explanatory notes written below the table.
   g. If the research is accepted for publication, the researcher shall translate the Arabic referenees cited at the end of the research into Roman Script.

Third: Research Submission Procedures

- Research papers are sent electronically via email to the journal's email address at: info@mashurajournal.com
- The editorial board of the journal shall conduct the initial examination of the research, and then decide whether it is competent for review or rejection.
- The researches and studies submitted for publication in the journal shall be reviewed by at least two reviewers.
- The research shall be returned to the researchers after review for the purpose of amendment, if necessary.
- If the research is accepted for publication, all the copyrights shall be reserved by the journal and may not be published by any means of paper or electronic publishing, except with the written permission by the editor in chief of the journal.
- The accepted papers are published in its sequence on the official website of the journal.
- Once the research is published, the researcher will be provided a free copy of the journal in which the research has been published.

First: General Publishing Conditions

1. The Journal publishes articles related to Islamic economics in both Arabic and English, whether original researches, reports and proceedings of conferences, seminars, workshops or thesis proposals related to the field of specialization.
2. The journal shall publish researches that have never been published before, by any means of publication, not been submitted for publication in another journal. The researcher shall confirm the same with a written undertaking.
3. The researches submitted to the journal are not recalled whether published or not published.
4. The research may not be published elsewhere after it has been approved for publication/ published in the journal, except after obtaining written permission from the editor in chief.
5. In the event that the researcher is found to be in breach of the academic integrity, the journal has the right to take the necessary action and notify the same to the co-journals.
6. The journal is not required to detail the reasons in case of the research was not published.

Second: Special Publishing Conditions

1. The researcher should adhere to the objectives and ethical values of scientific researches, including but not limited to:
    a. The originality and integrity of the research paper, both scientifically and intellectually.
    b. Refraining from offending individuals and institutions while undertaking scientific criticism in research.
    c. Addressing contemporary issues and that are in need for human realism in theoretical and applied spectrums.
    d. Ensuring the adherence to the objectivity without influence of any personal tendencies and trends.
2. The manuscript should meet the following scientific standards for presenting research:
    a. The linguistic accuracy free from linguistic and grammatical errors.
    b. Proper application of the punctuation and spelling rules.
    c. Accuracy in editing and citing the texts and references.
3. The number of pages of the research paper should not exceed (30) pages of normal (A4) size, including the summaries: Arabic and English, as well as the references and annexure.
4. Font size and type:
    a. Researches submitted in Arabic should be submitted in Traditional Arabic font: size (16), with margin line (12).
    b. Researches written in English should be submitted in (Times New Roman) font and size of (14), with the margin of (10).
5. The researches should be accompanied by abstracts in both Arabic and English, in no more than 300 words in a clear language. Both abstracts should include: Clarification of the research subject and the new idea presented at the beginning of the abstracts.
6. The research has to be divided and organized according to the requirements of the research method in order to maintain the styles of the researches and reports published in the journal as following:
    a. The introduction which shall includes: the research's subject, significance, problem, limitations, objectives, methodology, literature review (if any), and detailed research structure.
    b. The research contents should be divided into subtopics systematically and coherently.

Publishing Standards

Editorial Board

Editor in Chief

Dr. Khaled bin Ibrahim Al-Sulaiti

Deputy Editor in Chief

Dr. Osama Qais al-Dereai

Managing Editor

Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi

Editorial Team

Dr. Ebrahim Hasan Gamal

Dr. Omar Yusuf Ababneh

Mr. Mohammed Muslehuddin Musab

Mr. Mohamed Nafeel Mahboob

Advisory Board

- **Dr. Khalid Bin Ibrahim Al-Sulaiti**
  General Manager, Cultural Village Foundation-Katara (Qatar)
- **Prof. Dr. Aisha Yousef Al-Mannai**
  Director, Sheikh Muhammad Bin Hamad Al-Thani Center for Muslim Contribution to Civilization, Hamad bin Khalifa University (Qatar)
- **Dr. Ibrahim Abdullah Al-Ansari**
  Dean, College of Shari'ah and Islamic Studies, Qatar University (Qatar)
- **Prof. Dr. Abdullah Al-Zubair Abdurrahman**
  Chairperson, Higher Authority for Shari'ah Supervision of Banks & Financial Institutions, Vice Chairman of Islamic Fiqh Academy, Sudan (Sudan)
- **Dr. Al-Ayashi Al-Sadiq Faddad**
  Senior Researcher, Islamic Research & Training Institute, Jeddah (Algeria)
- **Prof. Dr. Ali Mohamad Al-Sawa**
  Member, Fatwa & Shari'ah Supervisory Board of Safwa Islamic Bank (Jordan)
- **Dr. Khalid Al-Abdulqader**
  Dean, College of Business and Economics, Qatar University (Qatar)
- **Prof. Dr. Saleh Qadir Karim Al-Zanki**
  Head of Islamic Studies, College of Shari'ah and Islamic Studies,Qatar University (Iraq)
- **Dr. Essam Al-Enizi**
  Teaching staff member, College of Shari'ah and Islamic Studies,Kuwait University (Kuwait)
- **Prof. Dr. Abdelrahman Yousri Ahmad**
  Professor of Economics and Islamic Economics, facully of Economics Studies and Political science, Alexandria University, (Egypt)
- **Dr. Murad Boudaia**
  Teaching staff member, College of Shair'ah and Islamic Studies, Qatar University (Algeria)
- **Dr. Osama Qais. Al-Dereai**
  Managing Director – CEO, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Qatar)
- **Prof. Dr. Mohd. Akram Laldin**
  Executive Director, International Shari'ah Research Academy (ISRA) (Malaysia)
- **Prof. Dr. Abdel Wadoud Al-Seoudi**
  Associate Professor of Jurisprudence and its principles,
  Faculty of Shari'ah and Law, Islamic University of Sultan Sherrif Ali (Brunei)
- **Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi**
  Head of Shari'ah Audit and Supervision Group, Bait Al-Mashura
  Finance Consultations (Iraq)
- **Dr. Ebrahim Hasan Mohammed Gamal**
  Lecturer at National University, Head of Research & Studies, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Yemen)

جميع الحقوق محفوظة لبيت المشورة للاستشارات المالية ©

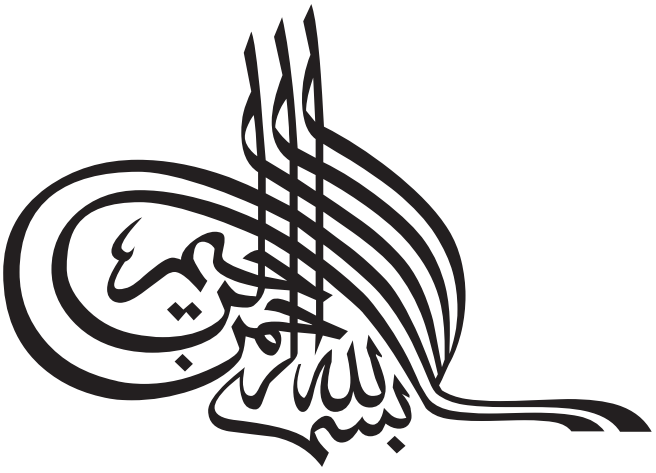

In the Name of Allah the Most Gracious the Most Merciful

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Economics and Finance

Issue (10) State of Qatar - April 2019

ISSN : 2409-0867 Online
ISSN : 2410-6836 Print

mashurajournal.com

Published by

Bait Al-Mashura Finance Consultaions